مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الصياد

التاريخ : ١٩٧٧/٢/١٧

"الصياد" تتابع ابعاد مؤامرة التخريب

هل يلغى حزب اليسار في مصر؟

القاهرة ـ

من سمير عزت :

طوال الاسبوع الماضي .. كانت كلمات الازمة . الخطر . الكارثة . التخريب . الحريق .. تتردد على الافواه في اجتماعات رسمية تضم القيادة السياسية في مصر ..

ترددت في اجتماع السادات بالقيادة السياسية .. وفي اجتماعه مع القيادات العمالية .. واساتذة الجامعات .. والطلاب ..

وترددت ايضا في مناقشات مجلس الشعب .. ورفع اصبع الاتهام غامضا ضد « شرذمة ما » بانها كانت وراء احداث التخريب ..!

بينما كان واضحا يتهم الشيوعيين احيانا اخرى .. وتردد ايضا بشكل مباشر في خطاب الرئيس السادات للامة ، ثم اصبح الاتهام مشرعا ضد حزب اليسار !!

ماذا حدث ؟!

لم يهدأ الغبار الذي اثارته احداث

التخريب في مصر .. وما من مصري او عربي لم يشعر بالم يخالجه الاشمئزاز من تلك الاحداث ..!

ومهما تكن احداث التخريب في مصر .. ومهما قيل حولها .. الا ان لهـا دلالات يجب ان توقظ الجميع ..!

واول من تيقظ .. هـو الشارع السياسي في مصر .. وهو يتابـع ردود الفعل التي جرت .. ومناقشات القيادة السياسية .. وما يدور فـي مجلس الشعب .. وعلامات استفهام حائرة تبحث عن اجابات محددة :

هل يلغى حزب اليسار في مصر ؟!

هل تتراجع التجربة الديمقراطيـة لتنحسر عن حزبين فقط يمين ووسط .. او يمين ويمين على حـد تعبيـر البعض ..؟!

ما هي الحقيقة حول « التـورط الشائن » و « التآمر الضالع لحزب التجمع الوطني الديمقراطي »..؟!

واخيرا هل يصبح « القمع » بديلا عن « الحرية » ..؟!

وضع الرئيس السادات احـداث التخريب والشغب في اطارها الصحيح

باقل وابسط عدد من الكلمات حين قال أن وراء محاولات الفتنـة « شراذم محدودة » و « قلة مشبوهة » حاولت ان تجد في قرارات الاسعار الاخيـرة فرصتها ، ولقد اوقفت هذه القرارات لايقاف الفتنة ، ولكن ما ينبغـي ان ندركه جميعا انه لا بديل عن تصحيـح المسار الاقتصادي سوى الخراب .

واكد الرئيس السادات اكثر من مرة انه لا رجوع عن الحرية . لان الحرية هي صمام الامن وليست الاجـراءات الاستثنائيه . والحاكم القوي لا يلجأ الى القوة وانما الى الشعب مستندا الـى الديمقراطية والحرية ..

رفض السادات ان يتهم — صراحة — الشيوعيين وانما قال في كل لقاءاته « شرذمة » .. رفض ان يكون الشيوعيون شماعة لكل الجرائم والاثام ؛ ويحرق مئات الالاف منهم .. كما فعل هتلر ..

ولم يطلق السادات صفارة انذار مدوية ضد خطر الشيوعية او يقود حملة تحقيق وتفتيش في عقول العلماء والفنانين والموظفين وقادة الجيش — كما فعل « ماكارثي » الذي ذهب الى حد احراق كتب ماركس ، وانتهى الى احراق كتب الاطفال التي وضعها مارك توينى .

لم يتصور السادات ان يدع مصر تمر بامثال هذه المحن .. مصر اكرم من ان تمر بتجربة المانيا او امريكا ، وهي اعرق حضارة منهما وعمرها اضعاف عمريهما .

ومصر قامت بثورة تحريرية واجتماعيه ، وتمر الان بمرحلة ثورة ديمقراطية .. والسادات لا يكف عن المطالبة بمزيد من حرية الفكر والقول والعمل للجميع .. ولكن البعض يرفض ان يفهم !

سبقت مناقشات مجلس الشعب .. مناقشات اخرى في اجتماع الهيئة البرلمانية لحزب مصر العربي الاشتراكي .. حزب الاغلبية الحاكم — استمرت لساعات طويلة .. حول احداث التخريب ومحاولات الفتنة ..

وارتفعت اصوات تنتقد الحكومة والحزب الذي شغل نفسه اكثر مما ينبغي في الصراع حول المناصب القيادية في تشكيلات المكتب السياسي ومكاتب محافظات .. وتقوقع قادته في المكاتب ... بدلا من العمل السياسي بين الجماهير ..

وارتفعت اصوات اخرى تقول انه

مهما قيل في تبرير احداث التخريب دفاعا عن حزب مصر .. لا يمكن ان ينتفي مسؤولية الحزب عما جرى .. وان ما عرض على الهيئة البرلمانية للحزب في اجتماعها الذي سبق الاحداث بـ ٢٤ ساعة كانت النية فيه رفع بعض اسعار السلع الكمالية .

وقال نائب حزب مصر حسين وشاحي ..

ان الحكومة لم تقدم في هذا الاجتماع الاجراءات الاقتصادية التي اعلنت بعد ذلك ـ ولا قرارات رفع الاسعار ولا بيانا بهذه السلع التي سترفع اسعارها ، **ولم يتبين الاعضاء خطورة الاجراء الذي وافقوا عليه الا بعد ان صدرت القرارات ونفذت فعلا .. واكتشفوا ان تلك السلع «الكمالية» من صميم قوت الشعب .**

واتبع عضو الحزب ذلك ، بان قدم استقالته كعضو في الحزب الى ممدوح سالم رئيس حزب مصر ..

ولم تكن هذه الاستقالة الوحيدة .. فقد استقال ايضا محمود ابو وافية سكرتير عام الحزب .. وجاءت الاستقالة بعد مناقشات ارتفع فيها مطلب واحد هو .. **الغاء حزب اليسار .. فهو السبب في كل ما جرى من تخريب واتلاف وحرق .. وفتنة .. هو الذي استغل المتاعب والازمة الاقتصادية لينفذ مخططاته والمطلوب هو شنق هذا اليسار فورا ، ودون انتظار للاجراءات القانونية البطيئة ..**

المطلوب في نظر أصحاب هذا الاتجاه الذي برز بين نواب حزب مصر .. هو لفظ التجمع الوطني الديمقراطي من التجربة الديمقراطية في مصر ...!

وكان واضحا من المناقشات ان البعض حتى الان لم يشعر بالانتماء الكامل وما زال بعيدا عن دقة الممارسة،

مثل ما حدث من مقاطعة بعض اعضاء الحزب لبعضهم البعض .. او تغيبهم عن ساحة التصدي .. مما اضطر رئيس الحزب ان يحمل بنفسه عبء التصدي ودحر الادعاءات التي انطلقت .. وتعرضت المناقشات الى موقف شباب حزب مصر .. والقاء القبض على قيادات كثيرة واعضاء من الحزب خاصة من جناحه السياسي ..

وكان واضحا ان وحدة الفكر قد غابت عن بعض نواب الحزب فلم ينظموا صفوفهم ويلتفوا على ايقاع واحد ..

وخرج بيان الى الصحف تضمن ضرورة تحقيق وقفة موضوعية حازمة مع حزب اليسار .. وضرورة تخصيص جلسات للمكتب السياسي للحزب لدفع العمل السياسي بين الجماهير .. وموقف شباب الحزب من هذا الصدد .. الذي تورط في الاحداث الاخيرة .

عدا ذلك ..

لم يتضمن بيان حزب مصر اية اشارة تحمل شبهة الادانة لحزب التجمع الوطني الديمقراطي .

● في حزب المعارضة ●

في الاسبوع نفسه ايضا .. كانت هناك مناقشات ساخنة في اجتماع الهيئة البرلمانية لحزب الاحرار الاشتراكيين .. وكان الاتجاه السائد في جميع المناقشات هو تبرئة الشيوعيين من المسؤولية عن احداث الشغب .. اذ لو صح هذا لكان من الكفر الا يسلم الحكم فورا لهم .. واذا كانت لهم كل هذه المقدرة والفاعلية وهم خارج الحكم ، وعين اجهزة الامن لا تغفل عنهم ، فماذا يمكن ان يحققوا من معجزات اذا حكموا فعلا ..؟

وقال احد نواب حزب اليمين :

« اذا كان الشيوعيون وراء كل تحرك .. وكل مظاهرة . وهم قلة بغيضة مكروهة يتحملها الشعب المصري من باب السماحة لا اكثر .. فماذا يمكن ان يفعلوا اذا تمتعوا بما يسبغ الحكم على اصحابه من جاذبية القبول ..! »

وطالب بعض نواب اليمين باقالة الحكومة ثم محاكمتها . وانتهى الاجتماع بعدة قرارات اهمها :

- ان تقدم الهيئة البرلمانية لحزب الاحرار استجوابا للحكومة عن الخطوات التي اتخذتها وكانت سببا في حوادث الشغب الاخيرة .
- مناشدة الدول الصديقة والشقيقة بتحمل مسؤولياتها في موازنة القوات المسلحة المصرية التي تدافع عن الامن والسلام في المنطقة .
- حصر الخسائر في الممتلكات والارواح وتعويضها تعويضا عادلا .
- مناشدة ابناء الشعب بمضاعفة الانتاج لتعويض الخسائر .

● موقف حزب اليسار ●

عقد حزب التجمع الوطني اجتماعا ايضا لمناقشة الاحداث ، وموقفه منها لمواجهة الظروف الراهنة .. واصدر بيانا رفضت نشره الصحف .. واكد فيه ضرورة الالتزام بالمبادىء الثلاثة التي قامت على اساسها الاحزاب .. وان يجري العمل طبقا لمشروع اللائحة الداخلية للحزب لحين انعقاد المؤتمر التاسيسي للاحزاب .. وان اهم الخطوط الاساسية للخروج من الازمة الاقتصادية هي :

- وضع تخطيط شامل للسياسات الاقتصادية يبنى على الموازنة بين الدخول والاسعار للفئات المختلفة .

- دعم السلع الاساسية .
- ربط مجموعة من السلع على البطاقات .
- ترشيد السياسة الانتاجية بزيادة الانتاج .
- زيادة الضرائب بما يتناسب مع زيادة المدخول واعفاء الطبقات الفقيرة اعفاء كاملا من الضرائب .
- ضرب السياسة الطفيلية حيث انها لا تساهم في الانتاج .

وقال محمد عبد السميع سكرتير عام حزب التجمع الوطني :

« ان الحزب يشجب سياسة التخريب واستخدام العنف . واكد على ان حماية المنشآت واجب وطني على كل مواطن . وحذر كافة القوى الوطنية والديمقراطية من ان اعداءها سيحاولون تشويهه واجهها بأن يسندوا اليها اعمال التخريب »

● في مجلس الشعب ●

كانت هذه هي خلفية الاحداث التي سبقت مناقشات مجلس الشعب لاحداث التخريب ..

وكانت المفاجأة الاولى هي ان قدم خمسة من نواب حزب مصر طلبات احاطة عن التحركات التي قامت بها بعض الجهات من احداث الشغب ، وخطة الحكومة لمواجهتها وحجم الخسائر في المنشآت والاسباب الحقيقية لهذه الاحداث ؟!

وكانت المفاجأة الثانية : ٨ استجوابات مقدمة من المعارضة وعدد من النواب المستقلين .

وكانت المفاجأة الثالثة والاهم :

هي بيان ممدوح سالم رئيس الوزراء الذي تضمن شرحا وافيا لابعاد المؤامرة التخريبية التي استهدفت الاطاحة

بالنظام .. واتهاما صريحا ، وادانة دامغة لحزب اليسار مشفوعا بالوقائع والمنشورات .. قائلا في ختام بيانه : **« انني اشعر بالاسف الشديد لهذا التورط من جانب حزب التجمع الوطني في هذه الجريمة البشعة »** .

● استبعاد طلبات الاحاطة ●

وقبل بيان ممدوح سالم .. وقف النائب المستقل عبد الفتاح حسن يطلب استبعاد طلبات الاحاطة المقدمة من نواب حزب مصر .. ومعها الاستجوابات النيابية ضد رئيس الوزراء .. واسس طلبه على المبدا الدستوري الذي يحظر تدخل اي سلطة في اعمال السلطة القضائية اذ ان التحقيق في حوادث التخريب لم ينته بعد .

وقال عبد الفتاح حسن : نحن لا نملك ابدا ان نتدخل في اعمال السلطة القضائية كما نصت المادة ٨٦ من الدستور .

ونفس ما اثاره عبد الفتاح حسن .. تضمنه بيان خالد محيي الدين .. الذي تلاه المهندس سيد فهمي في اليوم التالي .. والذي وصف فيه بيان ممدوح سالم بانه تضمن معلومات جانبها الصواب وامور لا يصح السكوت عليها ، اعتمادا على تحريات المباحث واجهزة الامن ودون اي مناقشة سياسية ، ودون انتظار تحقيقات النيابة وكلمة القضاء الاخيرة . مما يشكل موقفا ضد سيادة القانون وانتهاكا للمبدا القانوني : لكل متهم قاض . وان المتهم بريء حتى تثبت ادانته .. **ومما يزيد اسفنا ان الحملة التي شنها رئيس الوزراء ضدنا وعلى حزبنا تقوم على معلومات غير**

صحيحة ابرزها ما اشار اليه بالتوجيه الصادر من السكرتارية العامة للحزب بخصوص رفع بعض السلع ، حيث اورد كلاما لم يتضمنه هذا التوجيه اطلاقا .. وسأودع نص التوجيه مكتب المجلس . كما ان هناك وقائع اخرى غير صحيحة فاعطى مثالا واحدا لها وهو القول بان مقرر حزب اليسار بالمينا قد قاد المظاهرات بالمينا في تلك الايام مع انه كان متواجدا بالقاهرة ايام ١٨ و١٩ و٢٠ كانون الثانى يناير ؛ وقد اثبت تواجده في سجلات الاتحاد واعطى شهادة بذلك .

وقال خالد محيي الدين ايضا :

— ان حزب التجمع يعمل في اطار الشرعية وهناك خلاف في الراي وفي المنهج والاسلوب ، في علاج القضايا المختلفة مع الحكومة **ولا يعني معارضة الحكومة معارضة للنظام او الخروج عنه اذ ان الراي الاخر هو اساس التجربة الديموقراطية والعدوان عليه هو عدوان على التجربة نفسها ..**

و . . .

ورد ممدوح سالم على خالد محيي الدين **بان العناصر الشيوعية المتطرفة سيطرت على حزب التجمع وانها تقوم فعلا بالتخطيط لبرنامج الحزب واسلوب حركته ، متسترة باطار الشرعية من خلال حزب اليسار وانه ثبت وجود تنسيق بين بعض قيادات الحزب وبين بعض قيادات المنظمات الشيوعية في الخارج ، واستطيع بالدليل القاطع اثبات كل ما قلته عن التورط الشائن لحزب التجمع في مؤامرة التخريب !.**

وحاول نواب اليسار ان يردوا على ممدوح سالم .. فكانت عاصفة شديدة من نواب حزب مصر مطالبة باسكاتهم . . وتدخل سيد مرعي لتهدئة الموقف بقوله اذا كانت هناك ملاحظات من حزب

اليسار عليه ان يتقدم بها الى المجلس.

وخرج خالد محيي الدين من الاجتماع ليعقد مؤتمرا صحافيا للمراسلين الاجانب .

وعودة الى سؤال البداية :

هل يلغى حزب اليسار في مصر ؟

الجواب :

رغم تلاحق الاحداث بسرعة في مصر .. وانتظارا حتى يقول القضاء المصري كلمته الاخيرة في حقيقة ما جرى .. يمكن القول باختصار :

ان السادات حينما قرر ان يكون لليسار منبر من منابر ثلاثة في الاتحاد الاشتراكي تحولت الى احزاب ، وبرغم وصول الخصومة مع الاتحاد السوفياتي ـ بعد الغاء المعاهدة ـ الى ما وصلت اليه .. **فهو كان يرفض كل دعوة الى اقصاء اليسار بشكل تعسفي عن المسرح السياسي طبقا لدعاوى مفرضة .. فضلا عن ان برنامج هذا الحزب اقر في لجنة المائة واصبح حزبا شرعيا .. وايا كانت التهم التي قد تثبت على بعض اعضائه فان لائحة الحزب تقرر فصلهم فورا .. لتطهير صفوفه .. اي الدعوة نفسها التي نادى بها السادات ... وترددت في مجلس الشعب ..!**